تأثير نسبة الاحتياطي الالزامي في نشاط المصرف الائتماني
(بحث تطبيقي في عينة من المصارف العراقية الخاصة)
The impact of the reserve requirement ratio in the activity of the bank credit
(Applied Research in a sample of Iraqi private banks)

الدكتورة اية عادل حسن **سهام محمد عبد العزاوي**
المعهد العالي للدراسات المحاسبية والمالية/جامعة بغداد

المستخلص:

تم أختيار موضوع البحث (أثر الإحتياطي الإلزامي في النشاط الائتماني للمصارف/بحث تطبيقي في عينة من المصارف العراقية)، وذلك لمحاولة المصارف العراقية وخاصة الخاصة من زيادة نشاطها الائتماني لتحقيق أكبر قدر من الارباح وهذا ما يسعى البنك المركزي الية من خلال دعم القطاع الخاص وخاصة وانه أصدر تعليماته الى تلك المصارف بزيادة رأس مالها الى ٢٥٠ مليار دينار ،الا انه من الجانب الثاني وجد ان أدارة هذا البنك المتمثلة بالإحتياطي الالزامي وقد أعاقت هذة زيادة رأسمالها من خلال نسب الاحتياطي المفروضة على المصارف العراقية الحكومية منها والخاصة الا أن التأثير قد يكون أكبر على المصارف الخاصة وهذا ما جعلنا أن نتجة الى تحقيق هدف البحث ومعالجة المشكلة أعلاة من خلال معرفة مدى تأثير الإحتياطي الإلزامي على النشاط الإئتماني للمصارف عينة البحث (مصرف بغداد ،مصرف الشرق الاوسط ،مصرف سومر ،مصرف الشمال ، مصرف أشور).وبعد أن بنى البحث على فرضيتين:١.ان نسبة الاحتياطي الالزامي لها تأثير معنوي ذو دلالة احصائية على الائتمان النقدي والاستثمارات وبعض المؤشرات المالية للمصارف عينة البحث.٢.ان نسبة الاحتياطي الالزامي ليس لها تأثير معنوي ذو دلالة احصائية على الائتمان النقدي و الاستثماراتوبعض المؤشرات المالية للمصارف عينة البحث.

ومن خلال الاربع فصول التي شكلت هيكل البحث المتمثلة بالفصل الاول كمنهجية للبحث والدراسات السابقة ،وتمثل الفصل الثاني بالجانب النظري بأبعادة الثلاثة (البنك المركزي ،السياسة النقدية ،الائتمان المصرفي) في حين أنصب الفصل الثالث على معرفة التأثير وخلص الى جملة من الاستنتاجات ضمن الفصل الرابع التي ركزت أهمها على ألاتي: أظهرت نتائج التحليل الاحصائي بشكل عام وجود علاقة ذات تأثير معنوي بين نسبة الاحتياطي الالزامي والائتمان النقدي والاستثمارات للمصارف عينة البحث بأستثناء مصرف الشرق الاوسط ان له تأثير معنوي مع الاستثمار وومؤشر الملاءة مؤشر التوظيف ومصرف أشور له تأثير معنوي مع بعض المؤشرات المالية ،كما اظهرت نتائج التحليل الاحصائي بشكل عام عدم وجود علاقة ذأت تأثير معنوي بين نسبة الاحتياطي الالزامي والاستثمارات و بعض المؤشرات المالية لبعض المصارف عينة البحث . كما خرج البحث بجملة من التوصيات واهمها : على البنك المركزي العراقي ان

يقوم بالمزج بين اداة الاحتياطي الالزامي مع الادوات الكمية الاخرى من اجل التوجية والرقابة على الائتمان وخصوصا في البلدان التي تفتقر الى الاسواق المالية النقدية المتطورة وكذلك تعديل الوعاء الخاضع للاحتياطي الالزامي من حيث النوع والمدة ونوعية المصارف وطبيعة نشاطها.

Abstract:

The research topic (The Impact of the Compulsory Reserve on the Banks Credit-an applied research on a sample of Iraqi banks), was chosen on basis of the Iraqi private Banks attempts to increase their credit activities in hope to gain more profits.This coincided with the CBI aim to back the private banking market.It is thus apparent why the CBI issued its regulation to those banks to increase their capitals up to IDB250. On the other hand,the CBI acted as an obstacle in the way of increasing the private banks of their capitals,that is by implementing the quantitive monetary tool so called the compulsory reserve.This is why we intended to overlook at this contradictional problome and try to resolve it and explore the effect of such tool on the credit activities of the banks under issue(Baghdad Bank,The Bank of the MidlleEast,Sumer Bank, North bank and Ashour Bank).
The research was based on two hypothesis:
1-The ratio of the CR(compulsory reserve) has a moral and a statistical effect on the cash credit , investments and some monetary indications of the banks under issue.
2-The ratio of the CR has no moral or statistical effect on cash credit,investment and some monetary indications of the banks under issue.
The research contains four chapters:
1-The first chapter deals with the contents of the research,
(plus some of previous studies).
2-The second chapter deals with the theoretic aspects of the research with its three components (The centra bank ,the monetary policy and the banks credit).
3-The third chapter focused on knowing the effect.
4-The fourth chapter was the conclusion chapter.
The conclusions showed ,in general and according to the statistical analysis, a moral relation between the CR , the cash credit rendered and the investments in the subject banks(with The bank of the midlle East as an exception where this relation was also shown in the recruitment indication).On the other hand no such relations were shown as a result of the statistical analysis in other banks.
The research came out with some recommendations like:
The CBI must find it appropriate to mix the CR tool with other tools in order to guide and orient the credit activities of the banks ,specially in the countries that lack advanced money markets .Also the CBI must enlarge and widen the contents of the items which are subject to the implementation of the CR .

المقدمة:

إن دراسة مفهوم وأهداف إستخدام أدوات السياسة النقدية وقنوات الانتقال بينها تعد من أهم الابعاد التي ترمي لها السياسة النقدية بأعتبارها من العناصر الرئيسية للسياسة اقتصادية التي تتخذ من العرض النقدي

ارتكازا للتأثير في أجمالي الطلب وبالتالي على معدلات النمو الاقتصادية الحد من خلق ضغوط تضخمية وتحقيق الاستقرار النقدي من خلال الانسجام بين نمو عرض النقد ومتطلبات الانفاق العام الخاص ،وان الاحتياطي الالزامي هو احدى أدوات السياسة النقدية التي يستخدمها البنك المركزي للتحكم المباشر و لتحقيق التوازن في عرض النقد من خلال رفع نسبة الإحتياطي الإلزامي على أجمالي الودائع لإمتصاص السيولة وبالتالي التأثير على النشاط الائتماني للمصارف بإعتبار ان المصارف كمؤسسات مالية قد تسبب في تهديدات تكاملية لنظام المدفوعات اضافة الي قدرة هذه المؤسسات على نقل المؤشرات الخاصة بالسياسة النقدية الي الواقع الاقتصادي باعتبارها منبع الاستقطاب والتوزيع للموارد وتوفيرها لمستلزمات التمويل والاستثمار .ولهذا جاء هذا البحث يهدف الى معرفة مدى نجاح إدوات السياسة النقدية وبالتحديد اداة الاحتياطي الالزامي للتأثير على عملية توزيع الموارد التي ينتهجها القطاع المصرفي الخاص ضمن نشاطه الائتماني وفق المؤشرات المالية لبعض من المصارف الخاصة التي تم اختيارها كعينة للبحث بعد اخضاعها للتحليل الاحصائي.

: منهجية البحث

اولا : مشكلة البحث :تدعي بعض المصارف أن الاحتياطي الالزامي للبنك المركزي قد أثر على نشاطها الائتماني بشكل خاص ومجمل نشاطها المصرفي ، ألامر الذي دعاها إلى الطلب من البنك المركزي بتقليل نسبة الاحتياطي الذي يعمل به ،بوصفة أحد أدوات سياسته النقدية ولمنع التمادي في منح الائتمان وحماية آموال المودعين ، وبمعنى أكثر دقة ان بعض المصارف التجارية الأهلية والحكومية تدعي أن احد أسباب إنخفاض نشاطها الائتماني هي سياسة الاحتياطي الإلزامي وبمعنى اخر معرفة طبيعة الدور الذي يمكن أن يؤدية البنك من خلال سياسة النقدية على أداء النشاط الائتماني للمصارف. يمكن من خلال ذلك طرح التساؤلات الاتية:

-هل أن سياسة الاحتياطي الالزامي قد أثرت على النشاط الائتماني للمصارف؟

-هل أن تخفيض البنك المركزي لنسبة الاحتياطي الالزامي أثرت على نشاطه ؟

-هل تتأثر ربحية المصارف التجارية في أرتفاع وإنخفاض نسبة الاحتياطي الالزامي؟

ثانيا : أهمية البحث في ضوء التحولات السياسية الاقتصادية للعراق نحو إقتصاد السوق وأهمية دور المصارف في هذا التحول بأعتباره مركز جذب وتوزيع الموارد المالية وضمان هذا المركز من خلال القيام بدورة الاساسي ضمن التحولات الحديثة والجديدة فكان لابد للسياسة النقدية من إختيار أدواتها في عملية التأثير في نشاط تلك المصارف ولهذا جاء هذا البحث ليوضح مدى تأثير الاحتياطي الالزامي في نشاط المصارف واخذ القرار المناسب بالتعامل معه آو دعمة بأدوات اخرى ليكون التأثير فعالاً.

ثالثا : أهداف البحث :١.إستعراض أدوات السياسة النقدية بالتركيز على الإحتياطي الإلزامي.

٢. التعرف على الائتمان المصرفي وسياساته واجراءاته.

٣.بيان هل فعلا أن لأداة الاحتياطي الالزامي تأثير على نشاط المصارف ولاسيما في جانبة الائتماني مما يقلل دعمها للاقتصاد العراقي في ظل الحاجة الفعلية لتظافر جهود المنظومه المصرفية لدعم عملية التحول التي ينتجها الاقتصاد العراقي،كذلك يسعى البحث إلى معرفة قوة تأثير السياسة النقدية في إستخدامها لأداة الاحتياطي الالزامي كأحد ادواتها على الائتمان المصرف.

رابعا : فرضيات البحث 1.إن نسبة الإحتياطي الإلزامي لها تأثير معنوي ذو دلالة إحصائية في الائتمان النقدي والاستثمارات وبعض المؤشرات المالية.

٢.إن نسبة الإحتياطي الإلزامي ليس لها تأثير معنوي ذو دلالة إحصائية في الائتمان النقدي والاستثمارات وبعض المؤشرات المالية.

خامسا : حدود البحث :الحدود المكانية: تم إختيار عينة مكونه من خمسة مصارف تجارية خاصة (مصرف بغداد ، مصرف الشرق الاوسط ، مصرف سومر ،مصرف الشمال ، مصرف أشور).الحدود الزمانية: مدة البحث (٢٠٠٧_٢٠١٣)وتم إختيار عينة البحث بشكل عشوائي بالاعتماد على التقارير السنوية للمصارف والموجودة في سوق العراق للأوراق المالية.

سادسا :أساليب جمع البيانات

١- .بعض الكتب العربية والأجنبية ضمن إطار البحث.
٢- الرسائل و الأطاريح الجامعية والبحوث القريبة من الدراسة.
٣- الدوريات والمقالات العربية والأجنبية التي لها علاقة بموضوع الدراسة
٤- شبكة الانترنيت.
٥- التقارير السنوية للمصارف عينة البحث.
٦- المقابلات الشخصية مع بعض المختصين بالقطاع المصرفي .

سابعا : أسلوب البحث/إعتمدت في الدراسة على أستخدام:

١. الأسلوب الوصفي/التحليلي في تحليل البيانات.
وكذلك أستخدام برنامج الاكسل في أستخراج بعض المؤشرات المالية.

٢. الأسلوب الاحصائي من خلال أستخدام برنامج SPSS في أيجاد الأثر بين متغيرات البحث.

الجانب النظري

الاحتياطي الالزامي للبنك المركزي العراقي:

ويقصد به " أجراء نقدي يلزم المصارف المركزيه بموجبه المصارف التجاريه بالاحتفاظ بنسبه معينه من ودائعها لديه لحماية المودعين من مخاطر الافلاس والازمات من ما يؤثر على قدرة المصارف التجاريه على خلق الائتمان "(كنعان ٢٠١٢:ص٢٦٨).،في حالة قيام البنك المركزي بزيادة العرض النقدي وذلك بتحرير بعض ودائع المصارف لديه كتخفيض نسبة الاحتياطي مثلا ، مما يؤدي إلى زيادة الموجودات النقدية لدى المصارف وبالتالي ستحاول العمل على توظيفها فتقوم بتوسيع الائتمان المقدم لقطاع الاعمال وبأفتراض ان سوق الائتمان المصرفي في حالة توازن من حيث المبدأ فأن زيادة معينة في الرغبة في الاقراض من طرف المصارف ،وبفرض استقرار الطلب على الائتمان فان ذلك يؤدي إلى حال فائض في سوق الائتمان المصرفي وهذا الفائض سيؤدي الى خفض اسعار الفائدة على القروض المصرفية وهذا ما سيؤدي الى سعر فائدة ادنى من الوضع التوازني وتتوفر مقادير كبيرة من القروض وبالتالي سيرتفعمستوى الودائع المصرفية التي تمكن من توسع الائتمان(حساني،٢٠٠٢:ص٨٤) الهدف من التعديل السنوي لنسبة الاحتياطي الالزامي لتعويض عن اثرالتضخم(Rose&Hudgins,2010,371)،وتعد الاحتياطيات خط الدفاع الأول للمصارف لمواجهة الخسائر التي من الممكن أن تتعرض لها كما أنها من مستلزمات السياسة النقدية ولكن عليها أن لا تبالغ بحجم الاحتياطيات لان ذلك ينعكس بآثار سلبيه على عوائدها.(Rose&Marquis,2008,432) ،وقد استعملت هذه الوسيلة لاول مرة من قبل البنك الاحتياطي الفدرالي عام ١٩٣٣(مفتاح:ص١٥٢) ،وتشكل هذه الاداة احدى الوسائل الرئيسة غير المباشرة التي يمكن للبنك المركزي من خلالها التأثير في حجم الائتمان المقدم من المصارف التجارية،والبنك المركزي العراقي مخول قانونا صلاحية تحديد مقدار الموجودات التي يجب على المصارف الاحتفاظ بها غطاء للودائع الموجودة لديها ،كما اعطي البنك المركزي صلاحية تغير هذه النسبة حسب متطلبات الوضع الاقتصادي، وقد حددت هذه النسبة بعد تأميم البنوك ١٩٦٤ بمقدار ٢٠%(تعليمات البنك المركزي رقم ٣الصادرة استنادا لقانون مراقبة المصارف رقم ٩٧لسنة١٩٦٤)،وبموجب القانون رقم ٦٤ لسنة ١٩٧٦ حددت السلطة النقدية في العراق متطلبات الاحتياطي النقدي القانوني على الودائع الاجلة والجارية بنسبة ١٣% وبقيت هذه النسبة على حالها إذ استمر العمل بها حتى عام ١٩٩٥، ولكن منذ عام ١٩٩٣ لجأ البنك المركزي الى اعتماد نسب جديدة لمصارف الاستثمار الا ان البنك المركزي وبحكم خبرته الخاصة بعد تأسيس المصارف الاهلية ارتأى بعدم وجود اختلاف بالنسبة لقبول الودائع بين فعاليات المصارف التجارية والاستثمارية مما أدى إلى أن تطبق نسب موحدة للمصارف التجارية والاستثمارية إبتداءً من عام ١٩٩٦، وفي سبيل الحد من القدرة الاقراضية للمصارف التجارية وضمان رصانتها المالية اتجه البنك المركزي العراقي عام ١٩٩٦ إلى زيادة النسب على الودائع الجارية وبالمقابل تم تخفيض النسب المفروضة على وودائع التوفير والثابتة اذ اصبحت النسب كألاتي:٢٠%على الودائع الجارية و٥%على ودائع التوفير و ٢%على الودائع الثابتة(البنك المركزي العراقي ،النشرة الاقتصادية لعام ٢٠٠٣،المديرية العامة للاحصاء والابحاث ،٢٠٠٣)، وفي عام ٢٠٠٤ اصدر البنك المركزي العراقي تعليماته حول نسبة متطلبات الاحتياطي القانوني الواجب الاحتفاظ بها لدى البنك المركوي العراقي استنادا الى قانون البنك المركزي العراقي رقم

(٥٦) لسنة٢٠٠٤ وقد حددت النسبة ب٢٥% من أجمالي الودائع بغض النظر عن طبيعتها،ويشترط على المصارف أن تودع ودائع على شكل أرصدة نقدية بالدينار العراقي تجمد لدى البنك المركزي العراقي وهي نسبة ٢٠% وتحتفظ المصارف في خزائنها ب٥%من الودائع للاحتياطي القانوني(البنك المركزي العراقي ، ملخص عن ادوات السياسة النقدية ٢٠٠٧:ص٤)،واستمرت السلطة النقدية في استخدام هذه الاداة تنفيذا للسياسة النقدية المتبعة من البنك المركزي العراقي ، وتماشيا مع الظروف الاقتصادية للبلاد ونتيجة لتحسن الظروف الامنية والاقتصادية للبلاد ولغرض تشجيع الاستثمار وتحفيز المصارف للتوجه نحو السوق فقد تم تخفيض نسبة الاحتياطي الالزامي على الودائع الحكومية من ٢٥% الى ٢٠% إبتداءً من نيسان ٢٠١٠ ثم الى ١٥% موزعة بواقع ١٠%يحتفظ بها لدى البنك و٥% يحتفظ بها في خزائن المصرف إبتداءً من ايلول ٢٠١٠على الودائع الحكومية وودائع القطاع الخاص(البنك المركزي العراقي ،تقرير السياسة النقدية ،٢٠١٠:ص١١).

وتماشيا مع متغيرات سياسته النقدية فقد قرر البنك المركزي ان يكون الاحتياطي الالزامي بنسبة ١٥% للدينار العراقي و١٥% للدولار الامريكي على كافة الودائع المصرفية سواء كانت هذه الودائع حكومية او ودائع القطاع الخاص ويحتفظ بها لدى البنك كاملة ويطبق إبتداءً من اب /٢٠١٤.(البنك المركزي العراقي ، المديرية العامة للعمليات المالية وادارة الدين/ قسم الاحتياطي الالزامي).

وفي ٢٠١٥/١/١٤ بغية توسيع نطاق الائتمان من خلال تشجيع المصارف على الاستثمار في حوالات الخزينة بما يخدم النهوض بعملية التنمية قرر الأتي:

١.يكون الاحتياطي الالزامي بنسبة ١٥%على كافة ودائع (الدينار العراقي)موزعة بالشكل الأتي:

- ٥٠% من الاحتياطي الالزامي تحجز لدى البنك المركزي.
- السماح للمصارف باستثمار ما لا يزيد عن ٥٠% من الاحتياطي الالزامي في شراء حوالات الخزينة.

٢.يبقى الاحتياطي الالزامي على ودائع الدولار كما هو بنسبة ١٥% تحجز كاملة لدى هذا البنك.

٣.تجري تسوية الزيادة والنقصان بالاحتياطي الالزامي شهريا بالجزء المتبقي من الاحتياطي (المحجوز بالدينار العراقي)وان لاتقل مدة الحوالة عن سنة.(المديرية العامة للعمليات المالية وادارة الدين / قسم الاحتياطي الالزامي)

ان نسبة الاحتياطي القانوني هذه غير ثابتة فهي خاضعة للزيادة والنقصان بحسب مقتضيات السياسة النقدية المتبعة (انكماشية او توسعية)(البنك المركزي العراقي ، ملخص عن ادوات السياسة النقدية ٢٠٠٧:ص٤)

ويقوم البنك المركزي العراقي باعداد جداول خاصة لغرض احتساب نسبة الاحتياطي القانوني وتقدم إلى المصارف المعنية التي تقوم بأعطاء النتائج والبيانات التي تعتمدها للاحتساب وبعدها تقدم إلى البنك لغرض تدقيقها في موعد لايتجاوز الاول من الشهر الجديد وبخلاف ذلك تفرض غرامة تأخيرية قدرها ٢٥٠ الف دينار عن كل يوم تأخير عن الموعد المحدد (البنك المركزي العراقي،التقرير الاقتصادي لعام ٢٠٠٥:ص٥٨).

وقد اجاز القانون للبنك فرض العقوبة التي يراها مناسبة لمن يخالف توفير نسبة الاحتياطي القانوني المقررة كما جاء في اللائحة التنفيذية المتعلقة بالاحتياطي القانوني للمصارف والتي نصت في المادة الرابعة :

اولا : يدفع المصرف الذي يخفق بالاحتفاظ بالاحتياطي الذي يساوي متطلبات الاحتياطي غرامة الى البنك تساوي الفائدة على الائتمان الاولي مضافا اليه ٥% " خمسة بالمائة " على المبلغ الذي يكون فيه متوسط الاحتياطي المحتفظ به فعليا اقل من متطلبات الاحتياطي ويستخدم سعر الائتمان الاولي النافذ في اليوم الاخير لمدة الاحتفاظ بالاحتياطي ويفرض البنك هذه الغرامة على الحساب الجاري للمصرف في اي وقت خلال الشهر الذي يلي مدة الاحتفاظ بالاحتياطي .

ثانيا : اذا تحققت على المصرف غرامات عن العجز في تلبية متطلبات الاحتياطي لشهرين متتاليين يباشر البنك تدخلا رقابيا بهدف حل مشكلة السيولة للمصرف باسلوب متدرج وتوقيت مناسب(البنك المركزي العراقي ، اللائحة التنفيذية للاحتياطي القانوني للمصارف ، ص ٣)،علما أن مفهوم الاحتياطي القانوني الالزامي لدى البنك المركزي العراقي هو (نسبة من اجمالي ودائع العملاء لدى المصارف التجارية بجميع أنواعها يتم الاحتفاظ بها لدى البنك المركزي).(البنك المركزي العراقي ، النشرة السنوية الاحصائية ٢٠١١،ص٧)، ويقصد بنسبة الاحتياطي القانوني بانها : (نسبة مئوية من قيمة الودائع الخاضعة للاحتياطي القانوني يحددها البنك المركزي العراقي ويمكن تعديلها في اي وقت وفقا للسياسة النقدية المراد اتباعها)(اللائحة التنفيذية للاحتياطي القانوني للمصارف ،المادة ثانيا/الفقرة هـ)،أما الودائع الخاضعة للاحتياطي تشمل أرصدة المودعين المحتفظ بها في أي مصرف بما فيها الودائع الجارية وذات الطبيعة الجارية وودائع ثابتة وودائع التوفير وودائع اخرى بالدينار العراقي او بالعملة الاجنبية باستثناء ودائع المصارف أو فقرات نقدية برسم التحصيل وهي مبالغ الصكوك أو اشباه الصكوك غير المستحصلة وقد تم شمول الودائع الحكومية بالمتطلبات لضخامة حجمها وتأثيرها في عرض النقد ومكوناته(اللائحة التنفيذية المتعلقة بالاحتياطي القانوني للمصارف ،المادة ثالثا/ الفقرة ج:٢)،أن ودائع العملة الاجنبية هي الاخرى تدخل ضمن الوديعة الاساس لمتطلبات الاحتياطي القانوني لذلك لايمكن تفضيل ودائع العملة الاجنبية ومن ثم عملية " الدولرة " اي هيمنة الدولار على الدينار العراقي ولهذا فان المتطلبات مقابل ودائع الدينار او العملة الاجنبية يجب ان تكون بعملة الدينار (البنك المركزي العراقي ، ملخص عن ادوات سياسة البنك المركزي العراقي :٥)، هنالك جملة من الفوائد يمكن الحصول عليها عند تركيز الاحتياطي القانوني لدى

البنك المركزي ١.إن تركيز الاحتياطي القانوني لدى البنك المركزي يعتبر مصدر قوه للنظام المركزي ويزيد ثقة الجمهور ويشكل الاساس لهيكل من الائتمان اطول مده واكثر مرونة من ما لوكانت هذه الاحتياطيات مبعثره بين عدد كبير من المصارف التجاريه ، وتركيزه بهذه الصوره في مؤسسة واحدة يمكن استخدامه بطريقه اكثر فعاليه وخاصة في أوقات الازمات المالية التي يزداد فيها طلب المصارف التجارية على السيولة من البنك المركزي.٢.إن تركيز الاحتياطي القانوني لدى البنك المركزي يوفر لها ارصده اضافيه ويقوي المركز المالي لهذه البنوك بحيث يزيد من قدرتها في الرقابه على الائتمان المصرفي ويسهل عليها أن تكون الملجاء للاقراض(جميل ٢٠٠٣ :٣) ٣.التأكد من إن أموال الناس المودعة في المصرف يتم حمايتها من الإفلاس من جانب البنك (Pilbeam,2010,45).

نسبة الاحتياطي الالزامي في التأثير بحجم الائتمان المصرفي:

يظهر هذا التأثير في الائتمان المصرفي عند قيام البنك المركزي برفع نسبة الاحتياطي النقدي القانوني فان في هذه الحالة سوف يقلل من قدرة البنوك التجارية على منح الائتمان لان جزء من الاحتياطيات النقدية الفائضة لدى البنوك التجارية سوف تحول إلى احتياطيات جامدة وكذلك يحدث إنخفاض مضاعف الائتمان ومن ثم تقل قدرة البنوك التجارية على منح الائتمان.،يقوم البنك المركزي برفع هذه النسبة عند معالجة التضخم للحد من قدرة البنوك التجارية على منح الائتمان، ويحدث العكس عندما يقوم البنك المركزي بتخفيض هذه النسبة كأسلوب لمعالجة حالة الانكماش وتحريك النشاط الاقتصادي، فأن هذا الاجراء يؤدي إلى زيادة احتياطيات البنوك التجارية أي زيادة قدرتها على منح الائتمان (ابو نايلة، ٢٠٠٥ : ١٩)وان أداة الاحتياطي الالزامي قد تكون غير فعالة في التأثير في حجم الائتمان المصرفي للاسباب الأتية:

١. لاتؤثر هذه الاداة في أوقات الكساد الاقتصادي، فان انخفاض هذه النسبة يحسن من سيولة المصارف التجارية قد لا يزيد من طلب الوحدات الاقتصادية على الائتمان نظرا للتوقعات المتشائمة حول الارباح ولا يشجع المصارف التجارية على التوسع في منح الائتمان لارتفاع درجة المخاطر التي تواجه قروض المصارف التجارية.
٢. لا يلجأ البنك المركزي الى تغير هذه النسبة بشكل متكرر وعلى فترات قصيرة لان ذلك يحدث اضطراب في عمل المصرف.
٣. ان احتفاظ البنوك التجارية بأحتياطيات كبيرة يضعف اثر هذه الاداة في التأثير على حجم الائتمان المصرفي بحيث تستطيع المصارف مواجهة كل الزيادة في الاحتياطي الالزامي والطلب على الائتمان
٤. . تعامل هذه الاداة المصارف كل على حد سواء بغض النظر عن حجم المصارف ودرجة تعرضها للعسر المالي.(الجنابي،٢٧٦:٢٠١٤-٢٧٧).
٥. هنالك بنوك مركزيه تميز بين الودائع عند فرضها لهذه النسبه فتفرض نسبه أعلى على الودائع الجاريه مقارنة بالودائع الزمنيه ويغزى سبب هذا التميز بين الودائع الجاريه عرضه للسحب عليها في اي وقت وفي هذه الحاله يناسب أجل الوديعة بصوره عكسية مع نسبة الاحتياطي الالزامي للسبب ذاته ، وهنالك

بعض البنوك المركزيه تميز بين المصارف التجاريه والمصارف الاستثمار في فرض هذه النسبه (جميل ،٢٠٠٣:٤).

الجانب العملي:

قياس اثر نسبة الاحتياطي الالزامي على النشاط الائتماني:

لقياس أثر الإحتياطي الإلزامي على النشاط الأئتماني للمصارف للمدة من (٢٠٠٧ – ٢٠١٣) وجد الباحثه أن استخدام اسلوب تحليل الانحدار الخطي البسيط يحقق أهداف الدراسة ، إذ إن الطريقة تعمل على تحديد المتغير المستقل والذي له تأثير في المتغير المعتمد.

اولاً : المتغيرات التابعة(according variables)

1.الائتمان النقديCash credit) (للمصارف(عينة البحث).

2.الاستثمارات(investments) للمصارف(عينة البحث).

3.مؤشرات الربحية للمصارف عينة البحث (العائد على الودائع) : Profitability indications of banks(yield to deposits)

4. مؤشرات السيولة(النقدية الى أجمالي الودائع) للمصارف عينة البحث : Liquidity indications (cash or liquid money to gross deposits)

٥.مؤشرات ملاءة رأس المال (نسبة حق الملكية الى أجمالي الودائع) للمصارف عينة البحث : Indications of capital equity(ownership right to gross deposits ratio)

٦.مؤشرات توظيف الاموال (نسبة أجمالي القروض الى أجمالي الودائع) للمصارف عينة البحث: Deployment of money indications(gross loans to gross deposits ratio)

ثانياً : المتغير المستقل (independent variable)

نسبة الإحتياطي الإلزامي ويرمز له (X) ،حيث تم استخدامة مع جميع المتغيرات التابعة السابقة .

ثالثاً : بناء النموذج القياسي

بعد ان تم وصف المتغيرات التابعة والمستقلة فانه لابد من وضعها بالصيغة الرياضية التي تعد نقطة البدء في صياغة النموذج القياسي على النحو الاتي :

$$Y_{ij} = B_0 + B_1 X_i + U_i$$

إذ إن:

Y_{ij}:-هو المتغير التابع ،B_0 :- الحد الثابت،B_1 :- الميل الحدي،X_i :- المتغير المستقل،U_i:- المتغير العشوائي).

رابعاً : تهيئة البيانات

تمإستخدام برنامج (SPSS) لتحليل البيانات احصائيا وقياس أثر نسبة الاحتياطي الالزامي في (الائتمان النقدي، الاستثمارات، مؤشر الربحية ، مؤشر السيولة ، مؤشر ملاءة رأس المال ، مؤشر توظيف الاموال) للمصارف عينة الدراسة ، وبعد ادخال البيانات تم استخراج النتائج النهائية.

خامسا: قياس أثر نسبة الاحتياطي الالزامي على الائتمان النقدي للمصارف عينة البحث

الجدول رقم (١)

يبين النماذج القياسية ونتائج التحليل بين نسبة الاحتياطي الالزامي والائتمان النقدي للمصارف

ت	المتغير المستقل X1	المتغيرات المعتمدة (الائتمان النقدي) Y1…y5	النماذج القياسية	R2	T المحسوبة	F المحسوبة
١	نسبة الاحتياطي الالزامي	مصرف بغداد	$Y_1 = 3.469 - 1.105\ X_1$	0.713	-3.526	12.433
٢		مصرف الشرق الاوسط	$Y_2 = 4.527 - 1.664\ X_1$	0.950	-9.721	94.504
٣		مصرف سومر	$Y_3 = 1.744 - 6.004\ X_1$	0.798	-4.444	19.748
٤		مصرف الشمال	$Y_4 = 8.599 - 3.085\ X_1$	0.833	-4.988	24.880
٥		مصرف اشور	$Y_5 = 1.527 - 6.084\ X_1$	0.743	-3.804	14.470

المصدر / الجدول من عمل الباحثه بالاعتماد على مخرجات برنامج التحليل الاحصائي

يتضح من خلال الجدول رقم (١) والذي يوضح تحليل تأثير (X1) نسبة الاحتياطي الالزامي على (y_1) الائتمان النقدي لمصرف بغداد بأن قيمة معامل التحديد R^2 بلغت (0.71) كما أن التأثير كان معنوياً وفق اختبار (F) إذ بلغت (F) المحسوبة (12.433) اكبر من (F) الجدولية والبالغة (5.99)عند مستوى معنوي (٠,٠٥) وبدرجة حرية(n2=5 , n1=1) ،أما اختبار (T) فأظهرت النتائج بأن التأثير معنوي إذ بلغت (T) المحسوبة (3.526-) وهي أكبر من الجدولية والبالغة (٢,٤٤٧) عند مستوى معنوي (٠,٠٥)،كما أن تحليل تأثير (X1) نسبة الاحتياطي الالزامي على (y_2) الائتمان النقدي لمصرف الشرق

الأوسط بأن قيمة معامل التحديد R^2 بلغت (0.95) كما أن التأثير كان معنوياً وفق إختبار (F) إذ بلغت (F)المحسوبة (94.504) اكبر من (F) الجدولية والبالغة (5.99)عند مستوى معنوي (٠,٠٥) وبدرجة حرية(n1=1 , n2=5) ،أما اختبار (T) فأظهرت النتائج بأن التأثير معنوي إذ بلغت (T) المحسوبة (- 9.721) وهي أكبر من الجدولية والبالغة (٢,٤٤٧) عند مستوى معنوي (٠,٠٥)،كما نلاحظ من الجدول اعلاه ان تحليل تأثير (X1) نسبة الاحتياطي الالزامي على (y_3) الائتمان النقدي لمصرف سومر وقد بلغت قيمة معامل التحديد R^2 بلغت (0.798) كما أن التأثير كان معنوياً وفق اختبار (F) إذ بلغت (F) المحسوبة (19.748) اكبر من (F) الجدولية والبالغة (5.99)عند مستوى معنوي (٠,٠٥) وبدرجة حرية (n1=1 , n2=5)،أما اختبار (T) فأظهرت النتائج بأن التأثير معنوي إذ بلغت (T) المحسوبة (- 4.444) وهي اكبر من الجدولية والبالغة (٢,٤٤٧) عند مستوى معنوي (٠,٠٥)،كما نلاحظ من الجدول أعلاه أن تحليل تأثير (X1) نسبة الاحتياطي الالزامي على (y_4) الائتمان النقدي لمصرف الشمال وقد بلغت قيمة معامل التحديد R^2 بلغت (0.833) كما أن التأثير كان معنوياً وفق اختبار (F) إذ بلغت (F) المحسوبة (24.880) أكبر من (F) الجدولية والبالغة (5.99)عند مستوى معنوي (٠,٠٥) وبدرجة حرية (n1=1 , n2=5).أما اختبار (T) فأظهرت النتائج بأن التأثير معنوي إذ بلغت (T) المحسوبة (- 4.988) وهي اكبر من الجدولية والبالغة (٢,٤٤٧) عند مستوى معنوي (٠,٠٥)،وايضاً من نتائج التحليل تظهر لدينا من الجدول اعلاه ان تحليل تأثير (X1) نسبة الاحتياطي الالزامي على (y_5) الائتمان النقدي لمصرف اشور قد بلغت قيمة معامل التحديد R^2 (0.743) كما أن التأثير كان معنوياً وفق إختبار (F) إذ بلغت (F) المحسوبة (-١٤,٤٧٠) اكبر من (F) الجدولية والبالغة (5.99)عند مستوى معنوي (٠,٠٥) وبدرجة حرية(n1=1 , n2=5) .أما إختبار (T) فأظهرت النتائج بأن التأثير معنوي إذ بلغت (T) المحسوبة(-3.804)وهي اكبر من الجدولية والبالغة (٢,٤٤٧) عند مستوى معنوي (٠,٠٥).

سادسا : قياس اثر نسبة الاحتياطي الالزامي على الاستثمارات للمصارف عينة البحث

الجدول رقم (٢)

يبين النماذج القياسية ونتائج التحليل بين نسبة الاحتياطي الالزامي والاستثمارات للمصارف

ت	المتغير المستقل X1	المتغيرات المعتمدة (الاستثمارات) Y1…y5	النماذج القياسية	R2	T المحسوبة	F المحسوبة
١	نسبة الاحتياطي	مصرف بغداد	$Y_6 = 4.505 - 1.231\ X_1$	0.347	-1.629	2.652
٢		مصرف الشرق الاوسط	$Y_7 = -1.616 + 1.160\ X_1$	0.636	2.959	8.755

٣	الالزامي	مصرف سومر	$Y_{8=}$ -4.554 + 1.168 X_1	0.249	1.287	1.656
٤		مصرف الشمال	$Y_{9=}$ 6.437 – 2.516 X_1	0.461	-2.068	4.277
٥		مصرف اشور	$Y_{10=}$ -1.524 – 2.959 X_1	0.080	0.658	0.434

المصدر / الجدول من عمل الباحثه بالاعتماد على مخرجات برنامج التحليل الاحصائي

يتضح من خلال الجدول رقم (٢) والذي يوضح تحليل تأثير (X1) نسبة الاحتياطي الالزامي على (y_6) الاستثمارات لمصرف بغداد بأن قيمة معامل التحديد R^2 بلغت (0.347) كما أن التأثير كان غير معنوياً وفق اختبار (F) إذ بلغت (F) المحسوبة (٢,٦٥٢) اقل من (F) الجدولية والبالغة (5.99)عند مستوى معنوي (٠,٠٥) وبدرجة حرية(n2=5 , n1=1) .أما اختبار (T) فأظهرت النتائج بأن التأثير غير معنوي إذ بلغت (T) المحسوبة (1.629-) وهي أقل من الجدولية والبالغة (٢,٤٤٧) عند مستوى معنوي (٠,٠٥)،كما أن تحليل تأثير (X1) نسبة الاحتياطي الالزامي على (y_7) الاستثمارات لمصرف الشرق الاوسط بأن قيمة معامل التحديد R^2 بلغت (0.636) كما أن التأثير كان معنوياً وفق إختبار (F) إذ بلغت (F) المحسوبة (8.755) أكبر من (F) الجدولية والبالغة (5.99)عند مستوى معنوي (٠,٠٥) وبدرجة حرية(n2=5 , n1=1) .أما إختبار (T) فأظهرت النتائج بأن التأثير معنوي إذ بلغت (T) المحسوبة (2.959) وهي أكبر من الجدولية والبالغة (٢,٤٤٧) عند مستوى معنوي (٠,٠٥)،كما نلاحظ من الجدول أعلاه ان تحليل تأثير (X1) نسبة الاحتياطي الالزامي على (y_8) الاستثمارات لمصرف سومر وقد بلغت قيمة معامل التحديد R^2 بلغت (0.249) كما أن التأثير كان غير معنوياً وفق إختبار (F)إذ بلغت (F) المحسوبة (1.656) وهي اقل من (F) الجدولية والبالغة (5.99)عند مستوى معنوي (٠,٠٥) وبدرجة حرية(n2=5 , n1=1) .أما اختبار (T) فأظهرت النتائج بأن التأثيرغير معنوي إذ بلغت (T)المحسوبة (١,٢٨٧) وهي أقل من الجدولية والبالغة (٢,٤٤٧) عند مستوى معنوي (٠,٠٥)،كما نلاحظ من الجدول أعلاه ان تحليل تأثير (X1) نسبة الاحتياطي الالزامي على (y_9) الاستثمارات لمصرف الشمال وقد بلغت قيمة معامل التحديد R^2 بلغت (0.461) كما أن التأثير كان غير معنوياً وفق اختبار (F) إذ بلغت (F) المحسوبة (٤,٢٧٧) اقل من (F) الجدولية والبالغة (5.99)عند مستوى معنوي (٠,٠٥) وبدرجة حرية(n2=5 , n1=1) .أما اختبار (T) فأظهرت النتائج بأن التأثير غير معنوي إذ بلغت (T) المحسوبة(2.068-)وهي أقل من الجدولية والبالغة (٢,٤٤٧) عند مستوى معنوي (٠,٠٥)، وأيضاً من نتائج التحليل تظهر لدينا من الجدول أعلاه ان تحليل تأثير (X1) نسبة الاحتياطي الالزامي على (y_{10}) الاستثمارات لمصرف أشور قد بلغت قيمة معامل التحديد R^2 (0.080) كما أن التأثير كان غير معنوياً وفق اختبار (F) إذ بلغت (F) المحسوبة (٠,٤٣٤) أقل من (F) الجدولية والبالغة (5.99) عند مستوى معنوي (٠,٠٥) وبدرجة حرية(n2=5 , n1=1) .أما اختبار (T) فأظهرت النتائج بأن

التأثير غير معنوي إذ بلغت (T) المحسوبة(0.658) وهي أقل من الجدولية والبالغة (٢,٤٤٧) عند مستوى معنوي (٠,٠٥).

سابعا : قياس أثر نسبة الإحتياطي لإالزامي في مؤشر الربحية (العائد الى الودائع)

الجدول رقم (٣)

يبين النماذج القياسية ونتائج التحليل بين نسبة الاحتياطي الالزامي ومؤشرات الربحية للمصارف

ت	المتغير المستقل X1	المتغيرات المعتمدة (مؤشر الربحية) Y1…y5	النماذج القياسية	R2	T المحسوبة	F المحسوبة
١	نسبة الاحتياطي الالزامي	مصرف بغداد	Y_{11}= -0.778 – 19.713 X_1	0.348	1.634	2.671
٢		مصرف الشرق الاوسط	Y_{12}= 4.302 – 6.113 X_1	0.177	-1.039	1.079
٣		مصرف سومر	Y_{13}= -4.915 + 38.811 X_1	0.544	2.443	5.968
٤		مصرف الشمال	Y_{14}= 2.370 + 12.103 X_1	0.105	0.765	0.585
٥		مصرف اشور	Y_{15}= 32.036 – 100.093 X_1	0.579	-2.623	6.882

المصدر / الجدول من عمل الباحثة بالاعتماد على مخرجات برنامج التحليل الاحصائي .

يتضح من خلال الجدول رقم (3) والذي يوضح تحليل تأثير (X1) نسبة الاحتياطي الالزامي على (y_{11}) مؤشر الربحية لمصرف بغداد بأن قيمة معامل التحديد R^2 بلغت (0.348) كما أن التأثير كان غير معنوياً وفق اختبار (F) إذ بلغت (F) المحسوبة (2.671) اقل من (F) الجدولية والبالغة (5.99) عند مستوى معنوي (٠,٠٥) وبدرجة حرية(n2=5 , n1=1) .أما اختبار (T) فأظهرت النتائج بأن التأثير غير معنوي إذ بلغت (T) المحسوبة (1.634) وهي أقل من الجدولية والبالغة (٢,٤٤٧) عند مستوى معنوي (٠,٠٥)،كما أن تحليل تأثير (X1) نسبة الاحتياطي الالزامي على (y_{12}) مؤشر الربحية لمصرف الشرق الاوسط بأن قيمة معامل التحديد R^2 بلغت (0.177) كما أن التأثير كان غير معنوياً وفق اختبار (F) إذ بلغت (F) المحسوبة (1.079) اقل من (F) الجدولية والبالغة (5.99)عند مستوى معنوي (٠,٠٥) وبدرجة حرية(n2=5 , n1=1) .أما إختبار (T) فأظهرت النتائج بأن التأثير غير معنوي إذ بلغت (T) المحسوبة (1.039-) وهي أقل من الجدولية والبالغة (٢,٤٤٧) عند مستوى معنوي

(٠,٠٥)،كما نلاحظ من الجدول أعلاه أن تحليل تأثير (X1) نسبة الاحتياطي الالزامي على (y_{13}) مؤشر الربحية لمصرف سومر وقد بلغت قيمة معامل التحديد R^2 بلغت (0.544) كما أن التأثير كان غيرمعنوياً وفق اختبار (F) إذ بلغت (F) المحسوبة (5.968) اقل من (F) الجدولية والبالغة (5.99)عند مستوى معنوي (٠,٠٥) وبدرجة حرية(n1=1 , n2=5) .أما اختبار(T)فأظهرت النتائج بأن التأثير غير معنوي إذ بلغت (T) المحسوبة (٢,٤٤٣) وهي أكبر من الجدولية والبالغة (٢,٤٤٧) عند مستوى معنوي (٠,٠٥)،كما نلاحظ من الجدول اعلاه ان تحليل تأثير (X1) نسبة الاحتياطي الالزامي على (y_{14}) مؤشر الربحية لمصرف الشمال وقد بلغت قيمة معامل التحديد R^2 بلغت (0.105) كما أن التأثير كان غير معنوياً وفق اختبار (F) إذ بلغت (F) المحسوبة (0.585) اقل من (F) الجدولية والبالغة (5.99) عند مستوى معنوي (٠,٠٥) وبدرجة حرية(n1=1 , n2=5) .أما إختبار (T) فأظهرت النتائج بأن التأثيرغير معنوي إذ بلغت (T) المحسوبة (0.765) وهي اقل من الجدولية والبالغة (٢,٤٤٧) عند مستوى معنوي (٠,٠٥)،وأيضاً من نتائج التحليل تظهر لدينا من الجدول أعلاه أن تحليل تأثير (X1) نسبة الاحتياطي الالزامي على (y_{15}) مؤشر الربحية لمصرف أشور قد بلغت قيمة معامل التحديد R^2(0.579) كما أن التأثير كان معنوياً وفق اختبار (F) إذ بلغت (F) المحسوبة (6.882) اكبر من (F) الجدولية والبالغة (5.99)عند مستوى معنوي (٠,٠٥) وبدرجة حرية(n1=1 , n2=5) .أما اختبار (T) فأظهرت النتائج بأن التأثير معنوي إذ بلغت (T) المحسوبة (2.623-) وهي اكبر من الجدولية والبالغة (٢,٤٤٧) عند مستوى معنوي (٠,٠٥).

ثامنا : قياس أثر نسبة الاحتياطي الالزامي في مؤشر السيولة (النقدية إلى أجمالي الودائع)

الجدول رقم (٤)

يبين النماذج القياسية ونتائج التحليل بين نسبة الاحتياطي الالزامي ومؤشرات السيولة للمصارف

ت	المتغير المستقل X1	المتغيرات المعتمدة (مؤشر السيولة) Y1…y5	النماذج القياسية	R2	T المحسوبة	F المحسوبة
١	نسبة الاحتياطي الالزامي	مصرف بغداد	Y_{16}= 28.635 + 142.532 X_1	0.072	٠,٢٦٨	0.387
٢		مصرف الشرق الاوسط	Y_{17}= 97.726 – 145.362 X_1	0.371	-1.718	2.952
٣		مصرف سومر	Y_{18}= 174.248 – 177.841 X_1	0.042	- 0.468	0.219
٤		مصرف الشمال	Y_{19}= 87.071 – 82.776 X_1	0.021	- 0.325	0.105

٥		مصرف اشور	Y_{20}= 404.189 – 1418.543 X_1	0.792	- 4.370	19.093

المصدر / الجدول من عمل الباحثه بالاعتماد على مخرجات برنامج التحليل الاحصائي .

يتضح من خلال الجدول رقم(٤) والذي يوضح تحليل تأثير (X1) نسبة الاحتياطي الالزامي على (y_{16}) مؤشر السيولة لمصرف بغداد بأن قيمة معامل التحديد R^2 بلغت (0.072) كما أن التأثير كان غير معنوياً وفق إختبار (F) إذ بلغت (F) المحسوبة (0.387) أقل من (F) الجدولية والبالغة (5.99)عند مستوى معنوي (٠,٠٥) وبدرجة حرية(n2=5 , n1=1) .أما اختبار (T) فأظهرت النتائج بأن التأثير غير معنوي إذ بلغت (T) المحسوبة (0.268) وهي أقل من الجدولية والبالغة (٢,٤٤٧) عند مستوى معنوي (٠,٠٥)،كما أن تحليل تأثير (X1) نسبة الاحتياطي الالزامي على (y_{17}) مؤشر السيولة لمصرف الشرق الاوسط بأن قيمة معامل التحديد R^2 بلغت (0.371) كما أن التأثير كان غير معنوياً وفق اختبار (F)إذ بلغت (F) المحسوبة (2.952) اقل من (F) الجدولية والبالغة (5.99)عند مستوى معنوي (٠,٠٥) وبدرجة حرية(n2=5 , n1=1) .أما اختبار (T) فأظهرت النتائج بأن التأثيرغير معنوي إذ بلغت (T)المحسوبة (1.718-) وهي أقل من الجدولية والبالغة (٢,٤٤٧) عند مستوى معنوي (٠,٠٥).

كما نلاحظ من الجدول أعلاه ان تحليل تأثير (X1) نسبة الاحتياطي الالزامي على (y_{18}) مؤشر السيولة لمصرف سومر وقد بلغت قيمة معامل التحديد R^2 بلغت (0.042) كما أن التأثير كان غير معنوياً وفق اختبار (F) إذ بلغت (F)المحسوبة (٠,٢١٩) اقل من (F) الجدولية والبالغة (5.99)عند مستوى معنوي (٠,٠٥) وبدرجة حرية(n2=5 , n1=1) .أما اختبار (T) فأظهرت النتائج بأن التأثيرغير معنوي إذ بلغت (T)المحسوبة (0.468-) وهي اقل من الجدولية والبالغة (٢,٤٤٧) عند مستوى معنوي (٠,٠٥)،كما نلاحظ من الجدول أعلاه أن تحليل تأثير (X1) نسبة الاحتياطي الالزامي على (y_{19}) مؤشر السيولة لمصرف الشمال وقد بلغت قيمة معامل التحديد R^2 بلغت (0.021) كما أن التأثير كان غيرمعنوياً وفق اختبار (F) إذ بلغت (F) المحسوبة (0.105) اقل من (F) الجدولية والبالغة (5.99)عند مستوى معنوي (٠,٠٥) وبدرجة حرية(n2=5 , n1=1) .أما إختبار (T) فأظهرت النتائج بأن التأثيرغير معنوي إذ بلغت (T)المحسوبة (0.325-) وهي أقل من الجدولية والبالغة (٢,٤٤٧) عند مستوى معنوي (٠,٠٥)،وايضاً من نتائج التحليل تظهر لدينا من الجدول أعلاه ان تحليل تأثير (X1) نسبة الاحتياطي الالزامي على (y_{20}) مؤشر السيولة لمصرف اشور قد بلغت قيمة معامل التحديد R^2 (٠,٧٩٢) كما أن التأثير كان معنوياً وفق اختبار (F) إذ بلغت (F) المحسوبة (19.093) أكبر من (F) الجدولية والبالغة (5.99)عند مستوى معنوي (٠,٠٥) وبدرجة حرية(n2=5 , n1=1) .أما اختبار (T) فأظهرت النتائج بأن التأثير معنوي إذ بلغت (T) المحسوبة (4.370-) وهي أكبر من الجدولية والبالغة (٢,٤٤٧) عند مستوى معنوي (٠,٠٥).

تاسعا :قياس أثر نسبة الاحتياطي الالزامي في مؤشر ملاءة رأس المال(نسبة حق الملكية إلى أجمالي الودائع)

الجدول رقم (٥)

يبين النماذج القياسية ونتائج التحليل بين نسبة الاحتياطي الالزامي و مؤشرات ملاءة لرأس المال للمصارف

ت	المتغير المستقل X1	المتغيرات المعتمدة(ملاءة رأس المال) Y1…y5	النماذج القياسية	R2	T المحسوبة	F المحسوبة
١	نسبة الاحتياطي الالزامي	مصرف بغداد	$Y_{21}= 22.328 - 18.368\ X_1$	0.012	-0.242	0.059
٢		مصرف الشرق الاوسط	$Y_{22}= 54.682 - 159.611\ X_1$	0.839	- 5.111	26.122
٣		مصرف سومر	$Y_{23}= 49.791 + 600.686\ X_1$	0.180	1.048	1.099
٤		مصرف الشمال	$Y_{24}= 22.781 + 31.536\ X_1$	0.013	0.259	0.067
٥		مصرف اشور	$Y_{25}= 425.503 - 1423.098\ X_1$	0.694	-3.365	11.326

المصدر / الجدول من عمل الباحثه بالاعتماد على مخرجات برنامج التحليل الاحصائي.

يتضح من خلال الجدول رقم (٥) والذي يوضح تحليل تأثير (X1) نسبة الاحتياطي الالزامي على (y_{21}) مؤشر ملاءة لرأس المال لمصرف بغداد بأن قيمة معامل التحديد R^2 بلغت (0.012) كما أن التأثير كان غير معنوياً وفق اختبار (F) إذ بلغت (F) المحسوبة (0.059) اقل من (F) الجدولية والبالغة (5.99)عند مستوى معنوي (٠,٠٥) وبدرجة حرية(n2=5 , n1=1) .أما اختبار (T) فأظهرت النتائج بأن التأثير غير معنوي إذ بلغت (T) المحسوبة (0.242-) وهي أقل من الجدولية والبالغة (٢,٤٤٧) عند مستوى معنوي (٠,٠٥).

كما أن تحليل تأثير (X1) نسبة الاحتياطي الالزامي على (y_{22}) مؤشر ملاءة لرأس المال لمصرف الشرق الأوسط بأن قيمة معامل التحديد R^2 بلغت (0.839) كما أن التأثير كان معنوياً وفق اختبار (F) إذ بلغت (F) المحسوبة (26.122) اكبر من (F) الجدولية والبالغة (5.99)عند مستوى معنوي (٠,٠٥) وبدرجة حرية(n2=5 , n1=1) .أما إختبار (T) فأظهرت النتائج بأن التأثير معنوي إذ بلغت (T) المحسوبة (5.111-) وهي أكبر من الجدولية والبالغة (٢,٤٤٧) عند مستوى معنوي (٠,٠٥)،كما نلاحظ من الجدول أعلاه ان تحليل تأثير (X1) نسبة الاحتياطي الالزامي على (y_{23}) مؤشر ملاءة لرأس المال

لمصرف سومر وقد بلغت قيمة معامل التحديد R^2 بلغت (0.180) كما أن التأثير كان غير معنوياً وفق اختبار (F) إذ بلغت (F) المحسوبة (1.099) اقل من (F) الجدولية والبالغة (5.99)عند مستوى معنوي (٠,٠٥) وبدرجة حرية(n2=5 , n1=1) .أما إختبار (T) فأظهرت النتائج بأن التأثير غير معنوي إذ بلغت (T) المحسوبة (1.048) وهي أقل من الجدولية والبالغة (٢,٤٤٧) عند مستوى معنوي (٠,٠٥)،كما نلاحظ من الجدول أعلاه أن تحليل تأثير (X1) نسبة الاحتياطي الالزامي على (y_{24}) مؤشر ملاءة لرأس المال لمصرف الشمال وقد بلغت قيمة معامل التحديد R^2 بلغت (0.013) كما أن التأثير كان غيرمعنوياً وفق اختبار (F) إذ بلغت (F) المحسوبة (0.067) اقل من (F) الجدولية والبالغة (5.99)عند مستوى معنوي (٠,٠٥) وبدرجة حرية(n2=5 , n1=1) .أما اختبار (T) فأظهرت النتائج بأن التأثير غير معنوي إذ بلغت (T) المحسوبة (0.259) وهي أقل من الجدولية والبالغة (٢,٤٤٧) عند مستوى معنوي (٠,٠٥)،وأيضاً من نتائج التحليل تظهر لدينا من الجدول أعلاه أن تحليل تأثير (X1) نسبة الاحتياطي الالزامي على (y_{25}) مؤشر ملاءة لرأس المال لمصرف أشور قد بلغت قيمة معامل التحديد R^2 (0.694) كما أن التأثير كان معنوياً وفق إختبار (F) إذ بلغت (F) المحسوبة (11.326) اكبر من (F) الجدولية والبالغة (5.99)عند مستوى معنوي (٠,٠٥) وبدرجة حرية(n2=5 , n1=1) .أما إختبار (T) فأظهرت النتائج بأن التأثير معنوي إذ بلغت (T) المحسوبة(3.365-) وهي أكبر من الجدولية والبالغة (٢,٤٤٧) عند مستوى معنوي (٠,٠٥)

عاشرا : قياس أثر نسبة الإحتياطي الإلزامي على مؤشر توظيف الأموال(نسبة إجمالي القروض إلى إجمالي الودائع)

الجدول رقم (٦)

يبين النماذج القياسية ونتائج التحليل بين نسبة الاحتياطي الالزامي ومؤشرات توظيف الاموال للمصارف

ت	المتغير المستقل X1	المتغيرات المعتمدة(مؤشر توظيف الاموال) Y1…y5	النماذج القياسية	R2	T المحسوبة	F المحسوبة
١	نسبة الاحتياطي الالزامي	مصرف بغداد	Y_{26}= 18.907 – 9.957 X_1	0.010	- 0.220	0.049
٢		مصرف الشرق الاوسط	Y_{72}= 97.006 – 280.432 X_1	0.883	- 6.157	37.905
٣		مصرف سومر	Y_{28}= 107.958 – 244.491 X_1	0.191	-1.085	1.177
٤		مصرف الشمال	Y_{29}= 40.252 – 1.499 X_1	0.000	- 0.006	0.000

٥		مصرف اشور	Y_{30}= 199.119 – 78.839 X_1	0.796	- 4.946	24.462

المصدر / الجدول من عمل الباحثه بالاعتماد على مخرجات برنامج التحليل الاحصائي .

يتضح من خلال الجدول رقم (٦) والذي يوضح تحليل تأثير (X1) نسبة الاحتياطي الالزامي على (y_{26}) مؤشر توظيف الاموال لمصرف بغداد بأن قيمة معامل التحديد R^2 بلغت (0.010) كما أن التأثير كان غيرمعنوياً وفق اختبار (F) إذ بلغت (F) المحسوبة (0.049) اقل من (F) الجدولية والبالغة (5.99) عند مستوى معنوي (٠,٠٥) وبدرجة حرية(n1=1 , n2=5) .أما اختبار (T) فأظهرت النتائج بأن التأثير غيرمعنوي إذ بلغت (T) المحسوبة (0.220-) وهي اقل من الجدولية والبالغة (٢,٤٤٧) عند مستوى معنوي (٠,٠٥)،كما أن تحليل تأثير (X1) نسبة الاحتياطي الالزامي على (y_{27}) مؤشر توظيف الاموال لمصرف الشرق الاوسط بأن قيمة معامل التحديد R^2 بلغت (0883) كما أن التأثير كان معنوياً وفق اختبار (F) إذ بلغت (F) المحسوبة (37.905) اكبر من (F) الجدولية والبالغة (5.99)عند مستوى معنوي (٠,٠٥) وبدرجة حرية(n1=1 , n2=5) .أما اختبار (T) فأظهرت النتائج بأن التأثير معنوي إذ بلغت (T) المحسوبة (6.157-) وهي اكبر من الجدولية والبالغة (٢,٤٤٧) عند مستوى معنوي (٠,٠٥)،كما نلاحظ من الجدول أعلاه ان تحليل تأثير (X1) نسبة الاحتياطي الالزامي على (y_{28}) مؤشر توظيف الأموال لمصرف سومر وقد بلغت قيمة معامل التحديد R^2 بلغت (0.191) كما أن التأثير كان غير معنوياً وفق إختبار (F) إذ بلغت (F) المحسوبة (1.177) اقل من (F) الجدولية والبالغة (5.99)عند مستوى معنوي (٠,٠٥) وبدرجة حرية(n1=1 , n2=5) .أما اختبار (T) فأظهرت النتائج بأن التأثير غير معنوي إذ بلغت (T) المحسوبة (1.085-) وهي أقل من الجدولية والبالغة (٢,٤٤٧) عند مستوى معنوي (٠,٠٥)،كما نلاحظ من الجدول أعلاه أن تحليل تأثير (X1) نسبة الاحتياطي الالزامي على (y_{29}) مؤشر توظيف الاموال لمصرف الشمال وقد بلغت قيمة معامل التحديد R^2 بلغت (0.000) كما أن التأثير كان غيرمعنوياً وفق اختبار (F) إذ بلغت (F) المحسوبة (0.000) اقل من (F) الجدولية والبالغة (5.99)عند مستوى معنوي (٠,٠٥) وبدرجة حرية(n1=1 , n2=5) .أما اختبار (T) فأظهرت النتائج بأن التأثير غير معنوي إذ بلغت (T) المحسوبة(0.014-) وهي أقل من الجدولية والبالغة (٢,٤٤٧) عند مستوى معنوي (٠,٠٥)، وأيضاً من نتائج التحليل تظهر لدينا من الجدول أعلاه أن تحليل تأثير (X1) نسبة الاحتياطي الالزامي على (y_{30}) مؤشر توظيف الأموال لمصرف أشور قد بلغت قيمة معامل التحديد R^2 (٠,٧٩٦) كما أن التأثير كان معنوياً وفق اختبار (F) إذ بلغت (F) المحسوبة (24.462) اكبر من (F) الجدولية والبالغة (5.99)عند مستوى معنوي (٠,٠٥) وبدرجة حرية (n1=1 n2=5).أما اختبار (T) فأظهرت النتائج بأن التأثيرمعنوي إذ بلغت (T) المحسوبة(4.946-)وهي أكبر من الجدولية والبالغة (٢,٤٤٧) عند مستوى معنوي (٠,٠٥).

الاستنتاجات:

١. يلاحظ من خلال الوضع المالي إن رأس المال للمصارف عينة البحث للفترة (٢٠٠٧ _ ٢٠١٣) كان يتزايد بنسب مختلفه وفي كل من مصارف عينة البحث،وكان السبب لاستجابة المصارف لتعميم البنك المركزي بشأن زيادة رؤوس اموالها لتصل الى ٢٥٠ مليار دينار في غضون ثلاث سنوات إعتبارا من ٢٠١٠/٦/٣٠ إلى٢٠١٣/٦/٣٠ وعلى وفق التعليمات الصادرة من البنك المركزي، ويعد هذا النمو في رؤوس اموال المصارف من المؤشرات الايجابية في تعزيز الاستقرار المصرفي لكونة يزيد من الرافعة المالية ويعزز قدرتها على مواجهة المخاطر ويضمن سلامة ومتانة المصارف ويشكل حماية للمودعين ومع ذلك يعد هذا الإرتفاع في رؤوس الاموال ضئيل أمام متطلبات التنمية الاقتصادية في العراق نظرا لأرتباط الحدود العليا للأقراض برأسمال المصرف.

٢. إن الودائع بشكل عام كانت ترتفع خلال فترة عينة البحث للمصارف وبنسب مختلفة لكافة أنواع الودائع إذ ان هذا الارتفاع لا يتناسب مع حجم الائتمان حيث إن هنالك أموال معطلة لدى المصارف ، وان نسب الاحتياطي الالزامي تؤثر في النشاط الائتماني لو كانت المصارف تقوم بشغيل هذه الاموال المعطله حيث ان توفر السيولة العالية لدى المصارف تجعل من هذه الاداة تكون غير فعالة .

٣. إن الاستثمارات في المصارف (عينة البحث) كانت متذبذبة مابين الارتفاع والانخفاض في كل مصرف حسب سياسية المصرف المتبعة في الاستثمار ،حيث أنخفضت الاستثمارات بعد عام ٢٠٠٨ بسبب تخفيض البنك المركزي للفائدة على الاستثمارات، وبعض المصارف عينة البحث كانت تلجأ الى الاستثمارات رغم الفائدة الاقل وذلك بحسب سياسة المصارف المتحفظة لابتعاد عن المخاطر وجهة ولأستثمار السيولة المتوفرة من جهة أخرى.

٤. إن الائتمان النقدي في المصارف (عينة البحث) كان مخفضاً وخاصا في الاعوام التي كانت الاوضاع الأمنية غير مستقرة في البلاد فأن المصارف ذات طبيعة متحفظة في منح الائتمان على الرغم من ضخامة رؤوس أموالها وما تمنحة اللوائح التنظيمية من قدرة أئتمانية تصل إلى ثمانية أضعاف رؤوس اموالها ،وكذلك سياسات المصارف المتحفظة في منح الائتمان نتيجة الاجراءات المشددة التي تتخذها أدارة المصارف لغرض أستحصال الديون المستحقة.

٥. إن الائتمان التعهدي في المصارف (عينة البحث) كأن يرتفع بشكل عام وبنسب مختلفة وهذا دليل على ثقة الزبائن بالمصارف التجارية الاهلية مع وجود إنخفاض في إعوام متفرقة نتيجة الاوضاع الامنية غير المستقرة .

٦. إن كفاية رأس المال للمصارف (عينة البحث) تتجاوز النسبة المطلوب الاحتفاظ بها من قبل البنك المركزي العراقي للمصارف وذلك لتحفظها في منح الائتمان الذي نتج عنة سيولة عالية تفوق النسبة المعيارية ويشير ذلك الى وجود أموال معطلة لا تتوفر لها فرص الائتمان والاستثمار.

٧. أظهرت نتائج التحليل الاحصائي بشكل عام وجود علاقة ذات تأثير معنوي بين نسبة الاحتياطي الالزامي والائتمان النقدي للمصارف عينة البحث ،

٨.كما أظهرت النتائج الى عدم وجود علاقة ذات تأثير معنوي بين نسبة الإحتياطي الإلزامي والاستثمارات للمصارف عينة البحث بأستثناء مصرف الشرق الاوسط إن له تأثير معنوي مع الاستثمارات.

٩.تبين ايضا من نتائج التحليل الاحصائي بين نسبة الإحتياطي الإلزامي وبعض المؤشرات المالية عدم وجود علاقة ذات تأثير معنوي بين نسبة الاحتياطي الالزامي ومؤشر الربحية للمصارف عينة البحث بأستثناء مصرف أشور.وأظهرت ايضا نتائج التحليل الاحصائي بشكل عام عدم وجود علاقة ذات تأثير معنوي بين نسبة الإحتياطي الإلزامي ومؤشر السيولة للمصارف عينة البحث بأستثناء مصرف أشور.

١٠.أظهرت نتائج التحليل الاحصائي بشكل عام وجود علاقة ذات تأثير معنوي بين نسبة الإحتياطي الإلزامي ومؤشر ملاءة رأس المال في مصرف الشرق الأوسط ومصرف أشور وعدم وجود علاقة ذات تأثير معنوي في كل من مصرف بغداد ومصرف سومر ومصرف الشمال. كما أظهرت نتائج التحليل الاحصائي بشكل عام وجود علاقة ذات تأثير معنوي بين نسبة الاحتياطي الالزامي ومؤشر توظيف الاموال للمصارف في مصرف الشرق الأوسط ومصرف أشور وغير معنوي في مصرف بغداد ومصرف سومر ومصرف الشمال.

التوصيات:

١. رغم الظروف السياسية والاقتصادية التي يمر بها البلد إلا أننا أن البنك المركزي يحاول أن يستخدم آدواته المتعارف عليها من أجل السيطرة على معدلات التضخم التي شهدت في السنوات الاخيرة نسب إنخفاض ولكنه الامر الذي يحتم الاتجاة صوب أعتماد سياسة نقدية مولدة للتنمية ومنشاة لقاعدة أنتاج محلي متطور وكفوء ومنافس بعيداً عن التوجهات الانتقائية في اتخاذ وتقسيم بعض السياسات

٢. أعتماد مبدأ الافصاح والشفافية عنصرين مهمين في بناء وإدارة السياسة النقدية في أطار مبدأ الحوكمة وكما جاء في قانون البنك المركزي في مادة (٤٨).

٣. أهمية التنسيق والتشاور مع الحكومة لبلوغ الاستقرار وتحقيق التنمية على ان تتسم بالمصداقية أمام السلطة التشريعية والمجتمع.

٤. إيجاد آلية للسيطرة على نسبة كفاية رأسمال وجعلها وفق مقررات لجنة بازل.

٥. أعادة النظر ببعض الادوات وفترة أستخدامها حيث في ظل عينات التدفقات الخارجية فقد أصبحت البلاد تعيش على المورد الحكومي الاول من عائدات النفط من خلق ترابط قوي بين مكونات عرض النقد وعوامل الطلب علية فجعل لمضاعف الائتماني ضعيف.

٦. إن التناقض في حالة النظام المصرفي في العراق إذ يعاني من فائض في السيولة المصرفية يقابلة عدم توظيف مناسب للأموال والاستثمار مما يشكل ضرورة وجود إستراتيجية للمحافظة على رأسمال عند المستوى المناسب وآيجاد نظام لأدارته وأساليب تحليلية له سواء لدى المصارف أو البنك المركزي.

٧. إن المصارف الاهلية (الخاصة في العراق) هي مصارف صغيرة الحجم وتمتاز بالعائلية مقارنة بمثيلاتها في دول الجوار على أقل تقدير مما يجعلها في عدم القدرة على المنافسة لأمر الذي يحتم على البنك المركزي التمييز عند إستخدام أدواتة للحد من المعروض النقدي.
٨. التنبه من قبل تلك المصارف لمخاطر السيولة الامر الذي يستدعي توفر المعلومات الثابتة التي يمكن قياسها وتحليلها (كتدفق النقدي) من آجل التوظيف الصحيح لرأسمال خاصة وإن رأسمال ليس مؤشر لسلامة أموال المصرف وأنما القيمة السوقية لقروضة هي التي يجب تقيمها في ظل أسواق مضطربة.
٩. قيام دائرة الرقابة على المصارف بتدريب وتصميم نماذج خاصة بالرقابة على السيولة المصرفية تتلاءم مع طبيعة عملها وطرح البيانات والنماذج الاحصائية الواضحة.
١٠. التمييز بين معدلات الإحتياطي الالزامي تبعاً لأنواع الودائع لان الودائع بالأجل تتميز بالاستقرار عكس الودائع تحت الطلب.
١١. مراقبة أستجابة القطاعات الانتاجية لتغيرات السياسة النقدية منعاً لوجود تسرب نقدي (للاكتناز) وطرق أخرى أمام المصارف للحصول على موارد نقدية خارج البنك المركزي.
١٢. أنشاء صندوق أحتياطي مشترك يرصد فية مخصص بنسبة معينة سنوياً لأمداد المصارف بالسيولة عند الحاجة ويستثمر رصيدة ويوزع ريعة على المصارف المشتركة حسب نسبة المساهمة فية.
١٣. دعم أجهزة الرقابة الداخلية للبنك والمصارف.
١٤. أخضاع البنك المركزي إلى التدقيق الخارجي وعلى وفق معايير التدقيق الدولية.
١٥. العمل على مواكبة التكنولوجية وتوفر أنظمة والحصول على بيانات متكاملة لرفع مستوى القدرات التنافسية.
١٦. السعي في توسيع قاعدة الخدمة المصرفية أفقياً وعمودياً مثلا تشمل جوانب التأمين والاستثمار ومواكبة الخدمات الدولية.

المصادر:

١. قانون البنك المركزي رقم (٥٦) لسنة (٢٠٠٤).
٢. تعليمات البنك المركزي الصادرة رقم (٣) استنادا لقانون مراقبة المصارف رقم (٩٧) لسنة (١٩٦٤).
٣. تعليمات البنك المركزي العراقي (٢٠٠٦).
٤. اللائحة التنفيذية المتعلقة بالاحتياطي القانوني للمصارف.
٥. البنك المركزي العراقي ، المديرية العامة للاحصاء والابحاث ،تقرير السياسة النقدية للبنك المركزي العراقي لعام (٢٠٠٧_٢٠١٣).
٦. البنك المركزي العراقي ،المديرية العامة للاحصاء والابحاث ،التقرير الاقتصادي للبنك المركزي العراقي (٢٠٠٣ و٢٠٠٥)

٧. البنك المركزي العراقي ، المديرية العامة للاحصاء والابحاث ، النشرة الاحصائية السنوية.٢٠١١ و٢٠١٢.
٨. البنك المركزي العراقي ، المديرية العامة للعمليات المالية وادارة الدين العام ، قسم الاحتياطي الالزامي(٢٠١٥).
٩. البنك المركزي العراقي ،المديرية العامة للاحصاء والابحاث ،التقرير السنوي للاستقرار المالي في العراق (٢٠١١ و٢٠١٣).
١٠.التقارير السنوية لمصرف اشور للسنوات من (٢٠٠٧- ٢٠١٣).
١١.التقارير السنوية لمصرف الشرق الاوسط للسنوات من (٢٠٠٧- ٢٠١٣).
١٢.التقارير السنوية لمصرف الشمال للسنوات من (٢٠٠٧- ٢٠١٣).
١٣.التقارير السنوية لمصرف بغداد للسنوات من (٢٠٠٧- ٢٠١٣).
١٤.التقارير السنوية لمصرف سومر للسنوات من (٢٠٠٧- ٢٠١٣).
١٥.سوق العراق للاوراق المالية ،التقرير السنوي الثامن ودليل الشركات (٢٠١١و ٢٠١٣).
١٦.الجنابي،هيل عجمي جميل ،النقود والمصارف والنظرية النقدية، دار وائل للنشر ، الطبعة الثانية ، عمان،(٢٠١٤).
١٧.كنعان ،علي ،النقود والصيرفة والسياسة النقدية ،دار المنهل اللبناني ،بيروت ،الطبعة الاولى ،(٢٠١٢).
١٨.مفتاح ،صالح ،النقود والسياسة النقدية (المفهوم ،الاهداف ،الادوات)،دار الفجر للنشر والتوزيع ،الجزائر ،(٢٠٠٥).
١٩.ابو نايلة ، أزهار حسن علي ، الائتمان المصرفي بين تحديات المخاطر وسبل المعالجة (دراسة تحليلية للمصارف التجارية الخاصة في العراق)، رسالة ماجستير ،كلية الادارة والاقتصاد ، جامعة بغداد ، (٢٠٠٥).
٢٠.حساني ،عبد الرزاق ،النظرية والسياسة النقدية والتوازن الاقتصادي ،أطروحة مقدمة لنيل درجة الدكتوراة ،جامعة دمشق ،دمشق ،(٢٠٠٢).
٢١.جميل ،هيل عجمي ،اثر الاحتياطي الالزامي على التسهيلات الائتمانية للبنوك التجاريةالاردنية للمدة١٩٨٠_٢٠٠١ ،مركز الاردن للدراسات ،عمان ،(٢٠٠٣).
22. Pilbeam, keith, Finance and Financial Markets, 3rdedition ,(2010).
23. Rose ,Peter &Hudginsn ,Sylvia , Bank Mangement and FinanciadServies (6 thed) U.S.A ,library of Congress catalogingin publication Data ,(2005).
24. Rose, p., Marquis, M., Money and capital markets, 10th ed.,McGraw Hill, U. S .A ,(2008).